اللسانيات التقابلية وتعريب المصطلح
المستوى الصوتي

أ. حفار عز الدين
جامعة مستغانم – الجزائر

ولدت اللسانيات التقابلية من رحم اللسانيات التطبيقية، إضافة إلى علوم أخرى تمخضت عنها كصناعة المعاجم، والترجمة، واللسانيات الحاسوبية، وعلاج الأمراض اللغوية... والحاصل، أن اللسانيات التطبيقية تهدف إلى إيجاد حلول لعدة مشكلات، انطلاقا من تلاقح نتائج عدة علوم، وكل حقل من حقول اللسانيات التطبيقية له منهجه، وموضوعاته، والإشكاليات التي يرمي إلى علاجها.

وواضح، أن اللسانيات التطبيقية "في علاقة تبعية باللسانيات البحتة، شأنُها شأنُ تقنيات المهندس والطبيب في علاقتهما بمعطيات العلوم الأساسية التي يقوم عملها عليها، وتجربتهما الخاصة، عن طريق نوع من رد الفعل، تسيطر على معطيات العلوم الأساسية التي تستند إليها، أو تدحضها، وتساهم في التطوير النظري لهذه العلوم"[1].

ومما سبق نستنتج، أن اللسانيات التطبيقية، لا تكتفي بالنظريات اللسانية، وإنما تسعى كذلك إلى استثمار نتائج عدة علوم، شأنها في ذلك شأن علوم الهندسة، وعلوم الطب، "...فالمهندس الذي ينشىء جسراً إنما يطبق القوانين التي وضعها عالم الفيزياء، وعالم الرياضيات. كما أن الطبيب الذي يمارس مهنة الطب يستنجد بالمعطيات التي خلص إليها عالم البيولوجيا وعالم

---

[1] شارل بوتون، اللسانيات التطبيقية، تر: قاسم المقداد، ومحمد رياض، ص7.

الكيمياء"[1].

ومثل هذا نجده في حقل اللسانيات التقابلية، فالمتخصص في هذا الحقل يستند إلى عدة علوم لحل المشكلات المتعلقة بالترجمة، وتعليمية اللغات للأجانب.

ومن أهم العلوم التي تعتمدها اللسانيات التقابلية: علوم اللغات المختلفة، كاللسانيات العربية، واللسانيات الإنجليزية، واللسانيات الألمانية... وغيرها من اللغات التي نقابل بينها.

تعريف اللسانيات التقابلية:

فاللسانيات التقابلية "تقارن بين لغتين أو أكثر من طائفة لغوية واحدة أو طوائف لغوية مختلفة، بهدف تيسير المشكلات العملية التي تنشأ عند التقاء هذه اللغات، كالترجمة وتعليم اللغات الأجنبية"[2].

إن التقابل بين اللغات يكون على المستويات اللسانية، كالمقابلة بين اللغة العربية وغيرها على المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي.

وعليه، فاللسانيات التقابلية " لا تقارن لغة بلغة، وإنما تقارن مستوى بمستوى..."[3] للوصول إلى تحديد العناصر المتشابهة، والعناصر المختلفة، لأن "من الحقائق المقررة أن أوجها مشتركة تجمع اللغات جميعها... على أنه من الحقائق المقررة أيضا أن اللغات تختلف فيما بينها من حيث البنية على المستويات اللغوية جميعا، إذ الاختلاف موجود في الأصوات، وفي الكلمة، وفي الجملة، وفي المعجم"[4].

والحاصل، أن النتائج التي تحققها اللسانيات التقابلية، يأخذ بها المترجم أثناء ترجمته

---

[1] المرجع نفسه، ص7.

[2] انظر، الراجحي عبده، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، ص45.

[3] انظر، المرجع نفسه، ص47.

[4] المرجع نفسه، ص47.

للنصوص العلمية، والأدبية، وتستنير بها تعليمية اللغات للعمل على إيجاد برامج دراسية تتمشّى وفق الصعوبات الموجودة في اللغة التي نرمي إلى تعليمها أو تعلمها، لـــ "أن مشكلات تعلم لغة أجنبية تتوافق مع حجم الاختلاف إذ كلما كان الاختلاف كبيراً كانت المشكلات كثيرة، وحين نضع أيدينا على طبيعة هذا الاختلاف يمكننا أن نتنبأ بالمشكلات التي ستنجم عند التطبيق العملي في عملية التعليم..."[1].

ويهتدي بها المصطلحي عند تعريبه للمصطلحات العلمية أو ترجمتها، وعندئذ يراعي التشابه والاختلاف الصوتي، والصرفي، والدلالي، فإن وجدوا المصطلحات موافقة لقوانين اللغة العربية نقلوه كما هو، وما اختلف منها استبدلوا به أصواتاً وأوزاناً عربية.

المقابلة بين اللغة العربية واللغات الأجنبية على المستوى الصوتي:

أشير قبل أن ألج في المقصود، أن اللغة العربية اقترضت عدة ألفاظ منذ العصر الجاهلي، وكان هذا الاقتراض بفضل التأثير والتأثر بين اللغات المتجاورة، فـــ "... اللغة العربية اقترضت من السنسكريتية والفارسية واليونانية، ولم يجد العرب القدماء في هذا غضاضة أو ضيرا بلغتهم التي أحبوها واعتزوا بها، وقد كانوا في اقتراضهم يعمدون إلى كلمات تتطلبها مظاهر الحضارة والمدنية لدى الأمم العريقة التي كانت تتاخم الحدود العربية كالفرس واليونان"[2].

ومما يلاحظ، أن الألفاظ المعربة في تلك الحقبة كان أغلبها يطرأ عليها تغييرات صوتية، خصوصا في الأصوات التي لا وجود لها في اللغة العربية، أو التي يكون نطقها ثقيلاً لتجاورها مع بعض الأصوات القريبة منها في المخرج، ومن هنا فـــ "العرب منذ الجاهلية عمدوا إلى إدخال التبديل المناسب على جسم الكلمة المعربة، فزادوا من حروفها وأنقصوا،

---

[1] المرجع نفسه، ص48.

[2] رجب عبد الجواد إبراهيم، الاقتراض المعجمي من الفارسية إلى العربية، ص3.

وبدلوا من حروفها، وتصرفوا بمعانيها بما يناسب احتياجهم إليها..."[1].

ثم كثرت الألفاظ المعربة في عصر الخلافة العباسية، التي شهدت ازدهاراً لم تشهده الحضارة العربية الإسلامية من قبل في مجال العلوم.

هيأ الخلفاء العباسيون كل ما يلائم العلماء وشجعوهم على الترجمة والتأليف فـ "دخلت إلى اللغة العربية كلمات ومصطلحات جديدة على أيدي النقلة والمترجمين، وشاعت في اللغة، وبذلك ازدادت حركة التعريب في ذلك العصر. وقد نبه علماء اللغة على الكلمات ذات الأصل الأعجمي، وأشاروا إلى أنها دخيلة على اللغة"[2].

والناظر فيما تقدم يهتدي، إلى أن المترجمين قد واجهتهم عدة مشكلات عند ترجمتهم للمصطلحات العلمية، وفي مقدمتها المصطلحات التي لم يجدوا لها مرادفات في اللغة العربية، ففي أول الأمر بادروا إلى استعمال التوليد في وضع المصطلحات، فإذا غم عليهم التمسوه في التعريب، فلما أخذت نصا محددا من كتاب المناظر، وجدت أن عدد المصطلحات تتوزع على الوجه الآتي: مصطلحات اشتقاقية، مصطلحات تراكيب، مصطلحات مجاز أو بالنقل، مصطلحات معربة..."[3].

والحاصل، أن المصطلحات المعربة أخضعت لمقاييس اللغة العربية، كالمقاييس الصوتية، والصرفية، وهذا حتى تنسجم مع قوانين اللغة العربية لتحقيق ما يلي:

- سهولة نطقها.
- إمكان الاشتقاق منها.

ونلفي الخليل بن أحمد "يشير إلى بعض التغيرات الصوتية التي تحدث للألفاظ الفارسية

---

[1] التونجي محمد، المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، ص28.

[2] كامل فايد وفاء، المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، ص216.

[3] خليفة عبد الكريم، اللغة العربية على مدارج القرن الواحد والعشرين، ص139.

بعدما تدخل إلى حظيرة اللغة العربية..."[1].

نستنتج مما سبق، أن اللغات إذا كانت تتشابه في الكليات، فإن بينها اختلافات كثيرة في الفرعيات، ومن هنا عمد المترجمون إلى تجنيس المصطلحات المعربة لأنها "لا تتوافق في الخصائص الصوتية والصرفية، ومن هنا كان يلجأ العرب إلى التعريب في حالة الاضطرار وذلك بتغيير بعض أصوات الكلمة الأعجمية، وفق القوانين اللغوية التي وضعها العرب في نحوها وصرفها"[2].

أما إذا كان المصطلح موافقا لقوانين اللغة العربية فَيُبْقونه كما هو دون زيادة أو نقص في حروفه، أو صيغته.

ونخلص مما سبق، أن السلف استطاعوا أن يشرعوا قوانين لتعريب الألفاظ الأعجمية، وجاءت تلك القوانين مُماشيةً لِلُّغة الفارسية، واللغة اليونانية إلى حد بعيد باعتبار أن هاتين اللغتين كانتا مصدر العلوم والفنون وقتذاك، "ولما كان نقل العلوم في ذلك العصر يتكىء على اللغة الفارسية، فقد وضعوا قواعد؛ ينقلون مصطلحاتهم وألفاظهم وفقها، وقابلوا بين حروف تلك اللغة وما يقابلها من حروف في اللغة العربية حتى يكون ما يدخلونه إلى اللغة العربية متسقا عندهم جميعا..."[3].

أما في العصر الحديث، وقد اختلفت اللغات التي تنتج العلوم ومصطلحاتها، فاختلفت معها كذلك القوانين التي تجيز تعريب المصطلحات، وقد "...اشترط بعض اللغويين أن يتوفر في اللفظة المقترضة شرطان: خلاؤها من الحروف التي لا وجود لها بين حروف العربية الأصيلة، وتقويمها على أقيسة الكلام العربي وأوزانه"[4].

---

[1] رجب عبد الجواد إبراهيم، الاقتراض المعجمي، ص3.

[2] مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، المعرب والمولد في أدب الكاتب لابن قتيبة، ص23.

[3] الحيادرة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج.1، ص116.

[4] انظر، محمد شوقي أمين، جواز التعريب على غير أوزان العرب، ص200.

أما عن الاختلافات الصوتية بين اللغة العربية، واللغات الأوربية، فتتمثل فيما يلي:

ليس في العربية كلمة تبدأ بساكن، بخلاف اللغات الهندأوربية، التي لا تمنع الابتداء بالساكن مثل:اللغة الفرنسية، والإنجليزية، والألمانية وغيرها. فـ "إذا ابتدأت الكلمة المراد تعريبها بحرف ساكن فإنه يزاد في أول الكلمة المعربة همزة وصل أو يحرك الحرف الساكن"[1]. مثل: الدرامة Drama

فالعربي عند نطقه بالساكن يحس بالثقل، لأنه لم يتعود لسانه هذه الميزة، ولهذا أثبت العرب همزة الوصل في الكلمة العربية مثل: انتشر، استفتح... للتوصل بها إلى النطق بالساكن. أما في اللغات الأوربية، فلا يجد المتكلم صعوبة للنطق بالساكن في أول الكلمة. هذا إضافةً إلى أن الكلمة العربية لا تحتوي على ساكنين متواليين. ويجب عند نقل المصطلح تحريك أحدهما.

ليس في العربية صوت (G)، الذييُنطق في اللغات الأوربية كالجيم القاهرية، وعند تعريب المصطلح الذي أحد حروفه حرف (G)، يبدل إما جيماً أو غيناً مثل[2]:

- جلفنة Galvanisation
- مقياس المغناطيسية Magnetometer

في اللغات الأوربية كالإنجليزية، والفرنسية حرف لا وجود له في العربية وهو الحرف (H)، فعند نقل المصطلحات التي تبدأ بهذا الحرف إلى اللغة العربية "...يهمل الحرف كأنه لم يكن ويعرب ما بعده... وفي غير ذلك ينقل هاء..."[3] مثل:

- هِدروجين Hydrogen
- هرمون Hormone

تحتوي اللغات الأوربية على نوعين من صوت الباء، فهناك الباء المجهورة (B)، والباء

---

[1] انظر، الفيومي أحمد عبد التواب، قوانين التعريب بين فصحى التراث والفصحى المعاصرة، ص140.

[2] انظر، حيدر فريد عوض، فصول في علم اللغة التطبيقي، 10.

[3] الفيومي أحمد عبد التواب، قوانين التعريب، ص146.

المهموسة (P)، أما في العربية فيوجد حرف واحد وهو (ب)، وعند تعريب المصطلح إلى اللغة العربية، يُبْدَل الحرف (P) بـ"...أقرب الأصوات مخرجاً وهو صوت الباء العربية المجهورة..."[1] مثل:[2]

- الكمبيوتر Computer (أي: الحاسوب)
- أباتيت Apatite

ليس في العربية حرف (v)، و"هو النظير المجهور لصوت الفاء العربية، وكلا الصوتين شفوي سناني، وهذا التقارب في مخرجيهما هو المسوغ للإبدال بينهما، ومن أمثلة هذا الإبدال ما يأتي

- فازلين Vazline
- فانادات Vanadate".[3]

نلفي في اللغات الأوربية كالإنجليزية، والفرنسية، الحرف (X) الذي ينطق كأنه ثلاثة حروف، وهي: إكس، وعند تعريبه "يرسم كما ينطق؛ أي إكس"[4] مثل:

- الإكسير Xire

تحتوي اللغات الأوربية على بعض المُدْغمات المركبة من حرفين، وينطق بها كأنها صوت واحد، مثل: المُدغَم (TH)، المركب من H+T ، وقد ينطق به ثاء، وأحيانا ينطق به ذالاً؛ أي بحسَب موقعــه في الكلمة، ويجب عند تعريبه النظر إلى النطق الأصلي في الكلمة المراد تعريبها،

---

[1] حيدر فريد عوض، فصول في علم اللغة التطبيقي، ص10.

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] المرجع نفسه ، ص11.

[4] الفيومي أحمد عبد التواب، قوانين التعريب، 152.

ومن هنا "قرر المجمع أن يرمز لـ (TH) بالثاء أو بالذال على حسب نطقه"[1] مثل[2]:

- إيثانال Ethanal
- إيثين Ethene

المُدغَم (PH)، مركب من حرفين وهما: H+P ، لينطقا صوتاً واحداً هو الحرف (F)، وعند التعريب "يُبْدل الـ (PH) بالفاء العربية، وهذا واقع في كثير من مصطلحات العلوم وألفاظ الحضارة التي عُرِّبتْ على اختلاف مجالاتها الدلالية، وقد قرر المجمع أن يرمز لـ(PH) بالفاء عند التعريب"[3]. مثل:

- الفوسفور Phosphure
- فوسفيد phosphide

المُدغَم (CH)، مركب من حرفين هما: H+C ، ليعبر عن صوتين: وعند التعريب يُستبدل بهما صوت الشين العربية، "فالمُدغَم (CH) ينقل إلى العربية شينا"[4]، أو إلى الكاف العربية. مثل:

- كروماتين Chromatine
- كروماتيد Chromatide
- كلورور Chlorore

وعند التعريب ينبغي مراعاة النطق الصحيح للكلمة في أصلها.

المُدغَم (IU) أقرب إلى الياء والواو، ولذا يرسم عند التعريب (يو)، بضم الياء.

- الكربونيوم Carbonium
- الباريوم Barium

---

[1] حيدر فريد عوض، فصول في علم اللغة التطبيقي، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص12.

[4] الفيومي أحمد عبد التواب، قوانين التعريب، 143.

إن تقابل الأصوات يوصِلنا إلى إحصاء الأصوات المختلفة، والمتشابهة في اللغات التي قابلنا بينها، من ذلك أن "...لكل لغة نظامها الصوتي الخاص بها، ففي كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فهي تكون نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤها كلها فيما بينها..."[1].

والحاصل، أنه مادام النظام الصوتي يختلف من لغة إلى أخرى، فالمُعَرِّبون حَرِيُّون أن يغيروا الأصوات التي لا وجود لها في لغتهم أثناء نقلها. والتغير الصوتي لا يكون فقط على مستوى الأصوات المفردة، وإنما يحدث التغيير حتى داخل الكلمة، وهذا بسبب التأثير والتأثر بين الكلمات المتجاورة؛ "... استبدال صوت بصوت آخر، بتأثير صوت آخر مجاور أو قريب منه في الكلمة..."[2]، ولعل هذا التأثير يكون من خلال الهمس والجهر، أو التفخيم والترقيق...

ومما يجب الإشارة إليه، أن المصطلح المعرَّب ينبغي، أن يجري "...نطق أصواته نطقاً عربياً، وإبدال الحرف الذي ليس من أصوات العرب إلى ما هو الأقرب مخرجاً وصفة منه في العربية، وتعديل نظامه المقطعي إلى ما هو معروف في العربية من حيث طبيعة المقاطع في ذاتها ومن حيث نظام تواليها..."[3].

نخلص إلى، أن التقابل الصوتي في تعريب المصطلحات له نتائج عدة أهمها:

- تسهيل الصعوبات النطقية للمصطلح المعرب، وذلك بالتغيير الصوتي.
- رسم المصطلح بحروف عربية، نستطيع أن نشتق منه مصطلحات كثيرة، مثل: بسترة – يبستر – مبسترا – بسترة...
- ذيوع المصطلح بالصوت العربي بدلا من الصوت الأجنبي.
- إغناء اللغة العربية بذخيرة من المصطلحات العلمية المعربة وفق قوانين اللغة العربية.

---

[1] رجب عبد الجواد إبراهيم، الاقتراض المعجمي، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص39.

[3] الفيومي أحمد عبد التواب، قوانين التعريب، 204.

ثبت المصادر والمراجع

1. التونجي محمد، المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/ 2005م.
2. الحيادرة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج1، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 1424هـ/2003م.
3. حيدر فريد عوض، فصول في علم اللغة التطبيقي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م.
4. خليفة عبد الكريم، اللغة العربية على مدارج القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
5. الراجحي عبده، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، 1992.
6. رجب عبد الجواد إبراهيم، الاقتراض المعجمي من الفارسية إلى العربية، دار القاهرة، ط1، 2002م.
7. شارل بوتون، اللسانيات التطبيقية، تر: قاسم المقداد، ومحمد رياض، د.ط، د.ت.
8. الفيومي أحمد عبد التواب، قوانين التعريب بين فصحى التراث والفصحى المعاصرة، القاهرة، ط.، 1428هـ/2007م.
9. كامل فايد وفاء، المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، القاهرة، 2004م.
10. مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، المعرب والمولد في أدب الكاتب لابن قتيبة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1427هـ/2006م.
11. محمد شوقي أمين، جواز التعريب على غير أوزان العرب، مجلة مجمع القاهرة، مج11، 1959.